المالية تؤكد أهمية تحصيل الموارد وتوريدها إلى البنك المركزي

أكدت وزارة المالية أهمية التحصيل الجاد والمسئول لكافة الموارد العامة (مورد عام، مورد ذاتي) وتوريدها أولاً بأول إلى الحسابات الخاصة بها في البنك المركزي اليمني وفروعه في محافظات الجمهورية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة. وشددت الوزارة في تعميم لها على عدم استقطاع أو تجنيب أو توريد أي موارد ومتحصلات خارج حساب الحكومة العام في البنك المركزي وإلغاء أي إجراءات تمت مؤخراً خلافاً لذلك. ودعا التعميم إلى إلغاء الحسابات التي تم فتحها في البنوك والمصارف التجارية والعمل على توريد أرصدتها إلى حسابات موازنات الجهات في البنك المركزي وفقاً للقانون، منوهاً إلى أن تجنيب الموارد أو عدم التوريد المباشر لها إلى خزينة الدولة أو الصرف المباشر منها يعد مخالفة قانونية وفقاً لأحكام القانون المالي ولائحته التنفيذية وتعرض مرتكبها للمساءلة القانونية ، فضلاً عن جسامتها في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد . وأشار التعميم إلى ضرورة رفع وتيرة وكفاءة التحصيل ومتابعة توريد كل موارد الدولة وتوريدها إلى خزينة الدولة حساب الحكومة العام طرف البنك المركزي الرئيسي بأمانة العاصمة وفروعه بالمحافظات وفقاً لأحكام لقانون.
وحث التعميم على الرفع بأية نفقات ضرورية مرتبطة بتحصيل تلك الموارد إلى وزارة المالية لعمل المعالجات اللازمة لها في إطار القانون ، وموافاة الوزارة بما تم اتخاذه تنفيذاً لهذه التعليمات خلال أسبوع.

الحصار يقتل الشعب اليمني

نصف السكان يعيشون في ظل معدّلات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي

قدّرت منظّمة يونيسيف أن 10 آلاف طفل ماتوا العام الماضي في اليمن بأمراض كان يمكن الوقاية منها، كالإسهالات المائية الحادّة والالتهابات الرئوية، جرّاء الحرب والحصار البرّي والبحري والجوّي والصراع المسلّح منذ أواخر مارس عام 2015م..
وقالت في بيان: إن هناك 7,4 مليون طفل بحاجة إلى رعاية صحية أساسية.
وأوضحت المنظّمة أن 101 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في محافظة الحديدة، لافتةً إلى الطفل "عمر"، ذي العام ونصف الذي يعاني من سوء التغذية الحاد في الحديدة.

3,2 مليون نازح والأسر تكافح للعثور على الغذاء الكافي لأطفالها

10 آلاف طفل ماتوا بأمراض كان يمكن الوقاية منها

وعالجت اليونيسيف منذ يناير الماضي حتى نهاية أكتوبر قرابة 55 ألف طفل عبر 399 مرفقاً صحياً ثابتاً في العزل والمديريات وأكثر من 17 فريقاً طبياً متنقّلاً.

وأصبح حجم الأزمة الإنسانية هائلاً، فمن ضمن 27,4 مليون يمني هناك ما يزيد على 21 مليوناً يعتمدون على الإغاثة الإنسانية.

وبدأت المجاعة تنتشر في مناطق واسعة، إذ يعاني 370 ألف طفل وشاب من سوء شديد في التغذية. كما أن أمراضاً مثل الكوليرا تزيد من حالة الضعف التي تعتري المواطنين المدنيين المتضرّرين من الحروب الدائرة في اليمن.

وأوشكت المنظومة الصحية على الانهيار جرّاء الدمار الذي لحق بالبنية التحتية ونقص الدواء. ولا يستطيع معظم الناس الحصول على ماء نظيف مع عدم توافر الصرف الصحي. كما أن توفير كل الأطعمة والأدوية تقريباً يجب أن تتكفّل به وكالات المعونة في هذا البلد الذي يعاني الفقر المدقع.

وقدّمت حكومة اليابان مساهمة قدرها 570 مليون ين ياباني "5,5 ملايين دولار" لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وذلك من أجل دعم عملياته الطارئة لمساعدة الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي بشدّة جراء الصراع الدائر في اليمن.

ومع ازدياد عدد من يعانون الجوع كل يوم في اليمن، يعيش نصف الشعب اليمني "14,1 مليون شخص" في ظل معدّلات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي وصلت إلى مستوى "الأزمة" أو "حالة الطوارئ"، وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي.

ومن خلال المساهمة اليابانية، التي سلّمت رسمياً في احتفال أقيم في مقرّ برنامج الأغذية العالمي في إيطاليا، سيتمكّن برنامج الأغذية العالمي من شراء الزيت النباتي والسكر، كجزء من المساعدات المنقذة لحياة الكثيرين من النازحين داخلياً البالغ عددهم 3,2 مليون شخص، فضلاً عن دعم الأسر التي تكافح للعثور على الغذاء الكافي، خاصةً لأطفالهم.

وقال السفير كازيوشي يوميموتو: "نعلم أنه حتى قبل الصراع، كان اليمن يحتل واحداً من أعلى معدّلات سوء التغذية في العالم. ونعتقد أن دعمنا سوف يسهم في بناء قاعدة صلبة للاستقرار في المنطقة".

وأضاف: "منذ عام 2012م، وقفت اليابان بجوار الشعب اليمني، وقدّمت ما يقرب من 90 مليون دولار، بما يشمل هذه المساهمة، وذلك من أجل دعم عمليات البرنامج لتوفير المساعدات الغذائية الضرورية في اليمن".

وقالت المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إرثارين كازين: "الوضع المأساوي في اليمن هو مثال آخر للأبرياء الذين يعانون بسبب النزاعات المسلّحة والسياسات الفاشلة.. كل يوم تشاهد الأمهات اللاتي لا يجدن إلا أقل القليل من الطعام ويشاهدن أطفالهن وهم يصابون بالهزال وتضعف أجسادهم".

وأضافت: "هذا الدعم المهم سوف يمكّن البرنامج من زيادة مساعداته المنقذة للحياة لأنه سيصل الآن بالغذاء والعلاج والتغذية الوقائية إلى عدد أكبر من الأشخاص".

وكان فريق تابع لبرنامج الأغذية العالمي قد قام مؤخّراً بزيارة إلى أحياء فقيرة في محافظتي حجّة والحديدة والتقى أسراً قال بعضهم إنهم اضّطروا إلى اقتراض المال ليتمكّنوا من إرسال أطفالهم إلى المستشفيات، وقال آخرون إنهم كانوا يعيشون فقط على الخبز.. ورأى فريق البرنامج طفلاً ولد قبل موعده الطبيعي، ويعاني نقصاً شديداً في الوزن لأن والدته عانت سوء التغذية الحاد أثناء فترة الحمل.

وقالت كازين: "الغذاء الذي يقدّمه برنامج الأغذية العالمي هو شيء يمكن للناس في هذا البلد أن يعتمدوا عليه".

ويقدّم برنامج الأغذية العالمي الغذاء لأكثر من ثلاثة ملايين شخص شهرياً منذ فبراير 2016م وفي الأشهر الأخيرة، قسّم البرنامج الحصص الغذائية لتصل إلى ستة ملايين شخص كل شهر بكميات أصغر من الطعام، نظراً لتزايد الاحتياجات وتناقص الموارد.

وبهذه المساعدات، قد ساعد البرنامج على استقرار الوضع ولكن الاحتياجات تتزايد لتتجاوز الموارد المتاحة، وبالتالي لا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة. ويحتاج البرنامج إلى 257 مليون دولار أمريكي لتوفير المساعدات الغذائية حتى مارس 2017م..

نداء استغاثة .. إلى شعوب العالم

د. ناصر يحي العرجلي *

في ظل التضليل الإعلامي الذي يسود العالم اليوم، وبعد مرور أكثر من ستمائة يوم منذ بدء العدوان الغاشم الذي تقوده السعودية بدعم من الولايات المتحدة الأميركية ضد الشعب اليمني، وبعد أن ثبت للجميع تخاذل وتواطؤ الزعامات والقيادات والمنظمات في معظم دول العالم، لم يعد أمامنا إلا أن نتوجه بالنداء المباشر إلى شعوب العالم....

يا شعوب العالم:

إن شعب الجمهورية اليمنية يتعرض لحرب إبادة شاملة بالقصف الجوي والأسلحة المحرمة دولياً والتي لم تكتفِ بالفتك بضحاياها لحظة وقوعها على رؤوسهم بل ما تزال تقتل المئات يومياً بسبب مخلفاتها السامة التي لوثت مصادر المياه والغذاء.

بالإضافة إلى الحصار الجوي والبري والبحري الذي منع الملايين من البشر من الحصول على الغذاء والدواء الضروريين لحفظ حياة وكرامة الإنسان.

إن شعب الجمهورية اليمنية يواجه أكثر من محرقة نازية رهيبة، فهو يقف في مواجهة:

1) القتل بالصواريخ السعودية الأميركية البريطانية الإسرائيلية.

2) القتل بواسطة إرهابيي القاعدة وداعش.

3) القتل جوعاً بتدمير الموارد الغذائية ومنع وصول السلع الغذائية من خارج اليمن.

4) الموت بالمرض بسبب منع الدول المعتدية للسفن التجارية الحاملة للأدوية من خارج اليمن.

إن ما يحدث في اليمن جرائم حرب ضد الإنسانية وانتهاك سافر لكل الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية...

والشعب اليمني يقترب بسرعة رهيبة من الوقوع في كارثة إنسانية لا مثيل لها في تاريخ العالم بسبب انعدام الغذاء والدواء واستمرار الحرب والحصار الخانق..

إننا نناشد شعوب العالم باسم الإنسانية أن يهبوا لنجدة شعبنا اليمني وإنقاذه من خطر الكارثة التي تحيق به.

إن الشعب اليمني يستنجد بشعوب العالم لمساعدته على مواجهة الحصار الغذائي والعلاجي...

لا تدعوا شعب اليمن يموت جوعاً ومرضاً..

ساعدوا اليمنيين بالغذاء والعلاج..

إن هذه الاستغاثة قد تكون الأخيرة قبل حلول كارثة المجاعة وانتشار الأوبئة في بلد يعد استراتيجياً قلب العالم وسوف يكون للكارثة فيه تداعياتها الإقليمية والعالمية...

نرجوكم بأن تتحركوا لمساعدة شعب الجمهورية اليمنية...

تذكروا إنسانيتكم وانسوا ماعدا ذلك فإن هناك شعباً يتضور جوعاً..

* وكيل وزارة الصحة لقطاع الطب العلاجي

الصحة العالمية:

النقص الحاد في الخدمات الصحية يهدد حياة اليمنيين

أظهر مسح جديد حول النظام الصحي في اليمن أجرته منظّمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة والسكان، أن أكثر من نصف المرافق الصحية في البلاد إما أغلقت أبوابها أو ما تزال تعمل بجزء من طاقتها، وأن هناك نقصاً حادّاً في عدد الأطباء في أكثر من 40% من المديريات.

وكشفت النتائج النهائية لنظام رسم خرائط توافر الموارد الصحية في 16 محافظة شملها المسح من إجمالي 22 محافظة يمنية بأن 1579 مرفقاً صحياً "45%" فقط من أصل 3507 مرافق ما تزال تعمل بكامل طاقتها، وأن 1343 مرفقاً "38%" تعمل بجزء من طاقتها، فيما توقّف العمل تماماً في 504 مرافق صحية "17%".

كما كشفت نتائج المسح عن تعرّض 274 مرفقاً صحياً لأضرار نتيجة العنف، ومنها 69 مرفقاً دمّرت بالكامل و205 مرافق دمّرت بشكل جزئي.

ومن أصل 276 مديرية شملها المسح، فإن 49 مديرية تفتقر تماماً للأطباء، كما أن 42% من إجمالي المديريات لديها طبيبين أو أقل "في كل مديرية".

أما عدد الأسرّة المتوفّرة في المستشفيات، فقد بلغ 6,2 سرير لكل 10 آلاف من السكان، وهو ما لا يلبّي المعيار الدولي الذي يتطلّب 10 أسرّة على الأقل لكل 10 آلاف من السكان.

1800 مرفق صحي أغلقت أبوابها وبعضها يعمل بشكل جزئي

42% من المديريات لديها طبيبان أو أقل

وتتوافر حزمة كاملة من خدمات الرعاية الصحية في 37% من المرافق الصحية فقط. وتقدّم خدمات صحة الطفل والتغذية في 63% من المرافق الصحية، فيما تتوافر الخدمات الخاصة بالوقاية من الأمراض السارية في 43% من المرافق التي شملها المسح. أما الخدمات الصحية المتعلّقة بالصحة النفسية والأمراض غير السارية فتتواجد فقط في 21% من تلك المرافق.

وأكد المسح أن هذا النقص الحاد في الخدمات الصحية قد يؤدّي إلى حرمان المزيد من السكان من الحصول على التدخّلات الصحية المنقذة للحياة، كما قد يحرم الأمهات والأطفال حديثي الولادة من الحصول على خدمات التمنيع والرعاية الصحية في مرحلة ما قبل وبعد الولادة. ويمكن أن يلجأ المرضى ممّن يعانون من الأمراض المزمنة إلى دفع تكاليف أكبر للحصول على العلاج أو الامتناع عن تلقّيه. وقد يتسبّب غياب خدمات إدارة الأمراض السارية المناسبة في ازدياد مخاطر تفشّي الأمراض مثل الكوليرا والحصبة والملاريا وغيرها من الأمراض المتوطّنة.

وتأثّرت جميع المحافظات اليمنية تقريباً بسبب الصراع المستمر. وحالياً، يحتاج أكثر من 14 مليون شخص للمساعدات الإنسانية العاجلة بمن فيهم حوالي 2,1 مليون نازح. وحتى 25 أكتوبر الماضي، قُتل أكثر من 7070 شخصاً وجرح أكثر من 36818 آخرين نتيجة للصراع- طبقاً لبيانات المرافق الصحية في اليمن.